

مجلس النواب يناقش تقرير مشروع قانون المناجم والمحاجر

□ سنعاء / سبا

واصل مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة نائب رئيس المجلس حمير بن عبدالله الأحمر مناقشته للتقرير المقدم من لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية عن مشروع قانون المناجم والمحاجر.

وأكد نواب الشعب أنه يجب التحقق بشأن المنطقة المطلوب الترخيص بالاستطلاع فيها بحيث لا تتجاوز مساحتها عشرة آلاف كيلو متر مربع كمنطقة متلاصقة وعلى شكل هندسي وفقاً لما تبينه اللائحة، وأن يتم تحديد منطقة الترخيص بالإحداثيات الجغرافية وفقاً لما تبينه اللائحة، فضلاً عن التأكيد على أنه لا يجوز للهيئة الموافقة على منح رخصة استطلاع لطالبا إذا كانت المنطقة المطلوب الترخيص بالاستطلاع فيها خاضعة لرخصة استكشاف بموجب أحكام هذا القانون أو قانون المناجم والمحاجر السابق، وكذا إذا كانت المنطقة المطلوب الترخيص بالاستطلاع فيها خاضعة لترخيص تعدين أو محجر وفقاً لأحكام هذا القانون أو عقد استغلال قائم بموجب قانون المناجم والمحاجر السابق.



■ من جلسة مجلس النواب أمس

عن الأضرار التي تلحق بها نتيجة عملية الاستطلاع فيها وفقاً لأحكام القوانين النافذة، إلى جانب أنه لا يجوز للمرخص له بالاستطلاع نقل رخصته إلى الغير.

حضر الجلسة نائب رئيس مجلس إدارة هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية المهندس علي مبارك بن شعلان، وعدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة.

وكان مجلس النواب قد استعرض في مستهل الجلسة محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

تحت السطحي، وكذا تقديم التقارير الدورية وفقاً لما تبينه اللائحة، والمحافطة على الأرض الخاضعة لرخصته وإصلاحها من الأضرار التي قد تلحق بها نتيجة عملية الاستطلاع فيها ومراعاة أحكام القوانين النافذة المتعلقة بمجال الصحة والسلامة وحماية البيئة، مع الاحتفاظ بسجلات وبيانات وقيود تتعلق بعمليات الاستطلاع المنفذة في المنطقة الخاضعة لرخصته، والمواد المعدنية التي يتم الاستطلاع بشأنها وتقديم تلك السجلات والبيانات إلى الجهات المعنية شريطة أن تحتوي تلك القيود على أصول كافة التقارير والمستندات المتعلقة بالعمليات وفقاً لما تبينه اللائحة، وكذا تعويض مالك الأرض الخاضعة لرخصته

كما ينص على أن تحدد مدة سريان رخصة الاستطلاع بعام واحد، ويجوز تمديد هذه المدة لعام آخر ولمرة واحدة فقط شريطة أن يتخلى المرخص له عن خمسين في المائة من المساحة الأصلية لمنطقة الرخصة عند التمديد، وعلى أن يكون المرخص له بالاستطلاع قد التزم بأحكام هذا القانون واللائحة خلال المدة السابقة مع عدم الإخلال بأية التزامات أخرى ينص عليها هذا القانون.

وتقضي مواد مشروع القانون بأن يلتزم المرخص له بالقيام بعملية الاستطلاع في حدود المنطقة الخاضعة لرخصته، مع عدم القيام بأعمال الحفر الاستكشافي، وحفر الخنادق واستخدام تقنيات الاستكشاف

وينص مشروع القانون على أن تمنح رخصة الاستطلاع للمرخص له الحقوق غير الحصرية والمتمثلة بالقيام بالاستطلاع في المنطقة الخاضعة لرخصته، والدخول إلى منطقة الاستطلاع الخاضعة لرخصته والتنقل في حدودها والطيران وفقاً للتشريعات النافذة، وكذا إرسال وتصدير العينات والنماذج التجريبية لأغراض الدراسة والفحص التي لا تتجاوز الحد المبيّن في اللائحة، مع الاستفادة من الأرض الخاضعة لرخصته في حدود أغراض الرخصة وذلك بنصب التركيبات والمخيمات وإنشاء المباني المؤقتة التي تقتضيها عملية الاستطلاع، وكذا الاستفادة من الأخشاب والمياه لأغراض الاستطلاع وفقاً للتشريعات النافذة.

مجلس الشورى يبدأ مناقشاته لموضوع رعاية الأطفال المحرومين

توصيات لجنة حقوق الإنسان والحريات:

التأكيد على أهمية وجود إستراتيجية وطنية تعنى بالأطفال المحرومين تعيين جهة حكومية تتحمل رعاية الأطفال دعم الأسرة للقيام بدورها تجاه الأطفال

الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير، والتي كشفت عن عدم توفر جهة محددة تتحمل المسؤولية الكاملة بخصوص رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، تتولى تنظيم وتنسيق العمل بين الجهات الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن غياب القوانين واللوائح المنظمة لعمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة في هذا المجال.

وخلص التقرير في استنتاجاته إلى أن شريحة الأطفال فاقدى الرعاية الأسرية لم تحظ بعد بالاهتمام الكافي، وعدم استيعاب معظم الفئات المختلفة من الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية حيث يتركز معظم الاهتمام على فئة الذكور منهم.

كما خلص التقرير إلى جملة من التوصيات التي أكدت أهمية وجود إستراتيجية وطنية تعنى بشريحة الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، وتعيين جهة حكومية محددة تتحمل المسؤولية بخصوص رعاية هؤلاء الأطفال، وإجراء مراجعة للتشريعات والقوانين الخاصة بهؤلاء الأطفال، ودعم ومساندة الأسرة للقيام بدورها تجاه الأطفال.

وسيوصل مجلس الشورى مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور أمة الرزاق علي حمد، ووزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني، ورئيسة اتحاد نساء اليمن رمزية عباس الإرياني، ووكيل وزارة حقوق الإنسان علي صالح تيسير، ورئيسة مؤسسة الرحمة رقية عبد الله الحجري وعدد من رؤساء وممثلي منظمات المجتمع المدني ودور الرعاية.

والتمثلة في عمالة الأطفال وما بات يعرف بأطفال الشوارع، واهتم الجزء الثاني من التقرير بالوضع الراهن للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية في اليمن، الذي أقر بما تمثله الظواهر السلبية المرتبطة بالأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، من تحد، ومنها ظاهرة تهريب الأطفال، وأطفال الشوارع.

وتناول التقرير المجالات المؤثرة في وضع الطفولة في اليمن، والتي تشمل التعليم والصحة والفقر، واستعرض الجهود الرسمية المبذولة في مجال حماية ورعاية الأطفال. ومنها بما تبينه الدولة في هذا المجال وما تحقق من إنجازات على مستوى الاتفاقيات المتصلة بحقوق الطفولة، والتشريعات والتأهيل الوقائي.

كما استعرض التجارب الناجحة لرعاية الأيتام في اليمن والجهات التي تقوم بهذا الدور من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والجهود المبذولة في مجال حماية وتأهيل الأطفال والأحداث الجائحين من خلال تسع من دور الرعاية التي أنشأتها الدولة لهذا الغرض، في العاصمة وعدد من المدن الرئيسية.

ووقف التقرير على الجهود التي تبذل من قبل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على صعيد مكافحة ظاهرة التسول، وتأهيل الأطفال المهمشين، والأطفال من ضحايا التهريب، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من الأطفال.

واهتم الجانب الميداني من التقرير بتحليل واقع عينة من المؤسسات والدور الذي تقدمه لرعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، والتي شملت تسعاً من المؤسسات ودور الرعاية.

واختتم الجزء الثالث من تقرير اللجنة المختصة بعرض أهم



■ عبدالغني في الجلسة أمس

حول الموضوع الذي قام بقراءته رئيس اللجنة محمد محمد الطيب، ونائب رئيس اللجنة يحيى علي الحباري، وعضوا اللجنة مني سالم باشراحيل ويحيى محمد الكحلاني، كما ساهم في قراءة التقرير عضوا المجلس الدكتور أحمد محمد الأصبحي وفاطمة محمد بن محمد.

وتضمن التقرير في الجزء الأول منه، تعريفات ومفاهيم منسلة بالطفولة والرعاية الاجتماعية والأطفال المحرومين أسرياً، كما تضمن خلفية عن الظروف التي يعيشها الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، على مستوى العالم، والتجارب الدولية القائمة، وذلك في ضوء تقارير المنظمات الدولية المعنية.

واستعرض التقرير الجهود الدولية المبذولة للعناية بهذه الشريحة من الأطفال المحرومين أسرياً، والظواهر المرتبطة بهذه الشريحة،

عقد مجلس الشورى أمس أولى جلسات اجتماعه الثالث من دورة انعقاده السنوية الثانية للعام الحالي 2010، برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني.

وناقش المجلس خلال الاجتماع، دور الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.

وفي مستهل الجلسة رحب رئيس مجلس الشورى بعضو مجلس الشورى الجديد الحكم بن صالح النهدي، وهنأه على الثقة الغالية التي منحه إياها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وتمنى له التوفيق في عمله.

واستعرضت لجنة حقوق الإنسان والحريات والمجتمع المدني تقريرها

□ سنعاء / سبا

رأس اجتماعاً للجنة الخطة والموازنة

شائف يوجه بالاستفادة من المخصصات لتنفيذ مشاريع التنمية المحلية



©14OCTOBER

الدولة بالمحافظة لرفع بيانات المتقاعدين خلال ثلاثة أشهر قبل الموعد المحدد للرفع إلى الجهات المختصة حفاظاً على حقوق المتقاعدين وتجنباً لحدوث مشاكل في المستقبل.

كما أقر الاجتماع رفع رسالة لوزير الشباب والرياضة باعتماد موازنة تشغيلية لأعمال الصيانة للمنشآت الرياضية التي تم إعادة تأهيلها لاستضافة فعاليات خليجي 20" من صندوق دعم النشء والشباب.

الأخ الأمين العام أكد من جانبه أهمية الاستفادة من مخرجات مشروع الموازنة العامة للدولة ووجه الجهات المختصة بالعمل على بلورة مخصصاتها المعتمدة لتنفيذ مشاريع التنمية المحلية بحسب الاحتياج.

□ عدن/ نبيل غالب؛
تصوير/ نبيل عروبة؛
رأس الأخ عبد الكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة عدن صباح أمس بمكتبه اجتماعاً موسعاً للجنة الخطة والموازنة بالمحافظة ضم أعضاء الهيئة الإدارية للمجلس المحلي ومدراء عموم مكاتب وزارات المالية والتخطيط والتعاون الدولي والخدمة المدنية.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2011م والإطار المتوسط المدى للنفقات خلال الأعوام 2001 - 2013م لمكاتبة السلطة المحلية خاصة في ما يتعلق بمحافظة عدن.

وأقرت اللجنة رفع تعميم لجميع مرافق ومؤسسات

مطلوب أطباء للعمل في سلطنة عمان (قطاع خاص)

أطباء عيون - أمراض باطنية نساء وولادة وأطفال الراتب (450) ريالاً عمانياً - أسنان - طب عام الراتب (400) ريال عمانياً - ممرضين وممرضات - فني تحاليل مرضية صيدلي - فني أشعة - فني أسنان الراتب (250) ريالاً عمانياً بعد النجاح - السكن والكهرباء والماء مجاناً - الاختبار في وزارة الصحة بسلطنة عمان - المستندات المطلوبة: شهادة تخرج، شهادة نقابة الأطباء، شهادة خبرة حديثة لا تقل عن أربع سنوات وصور شخصية، وصور جواز السفر، رقم الفاكس والتلفون وصندوق البريد العنوان في سلطنة عمان: ص. ب: 235، الرمز البريدي: 416 - سلطنة عمان لمزيد من الإيضاحات، يمكن مقابلة المندوب في فندق سبأ رقم الغرفة 116 تلفون (272372 - 274129 - 1 - 0967) لمدة يومين من تاريخ النشر.